مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

أسباب الاختصار في التفسير

د. علي بن عبدالله بن سعيد آل غرمان الشهري

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

ISSN: 1029-8908

العدد ١١٦- السنة ٣٤

جمادى الثاني ١٤٤٠هـ - مارس ٢٠١٩م

البحث الثالث

أسباب الاختصار في التفسير

د. علي بن عبدالله بن سعيد آل غرمان الشهري

أسباب الاختصار في التفسير

د. علي بن عبدالله بن سعيد آل غرمان الشهري*

تاريخ استلام البحث: يوليو ٢٠١٧م تاريخ إجازة البحث: فبراير ٢٠١٨م

ملخص البحث

واكبت فكرة الاختصار نشأة العلوم منذ أن استقلت ودُوّنت، وصَحِبتْها على امتداد عهودها، بل قد نشطت في بعض مراحلها، حتى غلبت على طابع الكتابة فيها. والتفسير واحد من تلك الفنون، التي ازدهرت فيها هذه الفكرة، وانتشرت حتى لا تكاد تجد مؤلَّفاً فيه إلا قد اختُصر، أو هو اختصار لما قبله، وربّما اجتمع فيه الأمران.

والذي يدفع إلى ذلك أسباب مختلفة ومتعددة يزعم المختصرون ومدعو تلك الأسباب أنها ضرورة في الفنّ، ومنفعة للناس، تُدْني لهم العلم وتقرّبه، وتحفظه وتهذّبه، وتنقّيه مما يُفسده. ومن نظر في جملة ما ذكروه من الأسباب خرج بجمع منها له ثمرته في العمل، ووجاهته عند أهل الصنعة. وعلى التحقّق من ذلك ودراسته تقوم فكرة هذا البحث الذي عنونته بـ« أسباب الاختصار في التفسير».

الكلمات الدالة: الاختصار في التفسير، المختصرات في التفسير، المختصرون، أسباب الاختصار.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

نشأت فكرة الاختصار منذ وقت مبكر، وظهرت بوادرها في العهد الأول لتدوين العلوم، فحينما تميزت الفنون، واستقر الاصطلاح، واندفع أهل العلم يكتبون بجدٍّ وحرص، في كل علم بشكل مستقل، ظهرت للناس موسوعات ضخمة، ومؤلفات جامعة، وكتب قيّمة، وكان من الطبيعي أن تحفل تلك المصنفات بكثير من قواعد الفنّ وأصوله، وتقسيماته وفصوله، وأطرافه وحواشيه. كما أن من سنن البدايات في مثل هذه أن يغلب الجمع فيها على التمحيص، والتجوّز على التحقيق، والشمول على الاصطفاء والاختيار، لا يسلم من ذلك إلا قليل. وكانت المحصّلة أن اختلط الغث فيها بالسمين، والصحيح بالعليل، والأصيل بالدخيل.

(*) د. علي بن عبد الله بن سعيد آل غرمان الشهري، يحمل شهادتي الدكتوراه والماجستير في التفسير وعلوم القرآن. يعمل أستاذًا مشاركًا في جامعة الملك فيصل بالهفوف، المملكة العربية السعودية. وهو عضو في جمعيتين علميتين . له عدة أبحاث علمية محكّمة في مجال التخصص. وله كتاب منشور.الاهتمامات البحثية: في مجال الكتاب والسنة والأخلاق الأسرية والنظام الاجتماعي في الإسلام.

ولم يكن الناس في تلقّي ذلك على السّواء؛ إذْ هم متباينون في الحاجة، متفاوتون في القدرة، مختلفون في الهوى. فما يروق لهذا لا يروق لذاك، وما استطاعه هذا لا يستطيعه ذاك؛ من أجل ذلك صحبت هذا الإنجاز في استقلال العلوم حركة للتصحيح والتقنين، والإصلاح والتقويم، وكان من أبرز مظاهرها الاختصار: إذْ كان فيه تهذيب وتنقية، وتقريب وتصفية، وإيجاز وتسهيل، بحيث يتنزّل ذلك الميراث على حاجات الناس جميعاً.

كان هذا سائداً في العلوم عامة، الشرعية منها، والعربية وغيرها، وفي التفسير خاصة. فعلى امتداد عهوده خرجت إلينا سلسلة طويلة من المختصرات، مختلفة الأغراض، متباينة المذاهب، منوّعة الأنحاء. مجموع دعواها جملةً علاج العلل، وإصلاح الخلل، وإذهاب الطول، وطرح الزوائد والفضول، وأحياناً الشرح والإتمام والزيادة، حتى تمثّل للاختصار في التفسير طرائق مستقلة، بالغة الأثر، واضحة المعالم، جديرة بالوقوف، حرية بالبحث والدراسة. ذلك بالنظر إلى دواعي نشوء تلك المختصرات جملة.

وبما أن من طبيعة الفنّ إذا اتسع أن يزداد من حيث تحقيق الاختصاص في العمق والخلوص والترقّي، فإن من دواعي الاختصار وأسبابه تسير تبعاً لذلك التحوّل حتى غدت إحدى مظاهره؛ ولذلك بدأت تلك الأسباب تتجه نحو الموضوعية والدقة والمنهجية في التعامل مع تلك الأصول المختصرة إلى حدّ كبير، وأوشكت المختصرات أن تتنزّل على طرائق محددة منها هي أقرب إلى التقنين فلا تفاوت بين أسبابها إلا بقدر ما تفرضه طبيعة الكتاب الأصل وخصوصيته، وأسباب وضعه، وهذا ما يسهل طبيعة الحديث عنها ويجعلها قابلة إلى حدّ ما للحصر والتعديد، وضم بعضها إلى بعض في الحكم والاعتبار. إلا أن الثمرة من التنوع في ذلك تبقى في حس التعاطي مع الكتاب الأصل، ومدى تحقق السبب الذي دعا إلى اختصاره، وسلامة معالجته، مع المحافظة على روح الأصل وسماته، ورعاية حق صاحبه العلمي والأدبي وإن تباعد الزمان بينه وبين من يختصره.

وفي هذا البحث الموجز محاولة لرصد تلك الأسباب الداعية إلى الاختصار وقراءة لما صرّح به أصحابها من النوايا في مطالع كتبهم، ومبلغ عملهم من ذلك وقد جعلت عنوانه: أسباب الاختصار في التفسير. وقدمت بين يديه توطئة اشتملت على مسألتين:

الأولى: عن تعريف الاختصار.

والثانية: في الفرق بينه وبين الإيجاز.

ثم ختمته بالإشارة إلى بعض نتائجه.

الدراسات السابقة:

لم تعد الكتابة عن الاختصار وموضوعاته شحيحة كما كانت من قبل، فقد برزت بفضل الله دراسات كثيرة تخدم هذا الجانب المهم والمتعلق بالتفسير. إلا أن أكثرها توجّه لدراسة مختصرات بعينها، فهي خاصة بالكتب التي جاءت على تلك الصفة، ولم تأخذ صفة التقعيد لعلم الاختصار. على أن بها مقاربات حسنة تستدعي عناية طلبة العلم واطّلاعهم عليها. ولعل من أقربها إلى هذا الموضوع دراسة بعنوان: الاختصار في التفسير دراسة نظرية ودراسة تطبيقية على مختصري ابن أبي زمنين لتفسير يحيى بن سلام، والبغوي لتفسير الثعلبي. للباحث: علي بن سعيد العَمري. وهي عبارة عن أطروحة ماجستير قُدمت في جامعة أم القرى ونَشَرَها كرسي القرآن الكريم وعلومه بجامعة الملك سعود بالرياض، حيث اشتمل القسم النظري على التأصيل لقضية الاختصار، وقد تعرض الباحث في جملة ذلك إلى بعض الأسباب الداعية إلى الاختصار، **ومما يميز بينها وبين دراستي هذه:**

أولاً: أنني قد نهجت الاستقراء لكثير من المختصرات قديمها وحديثها، واستخلاص أسبابها المصرّح بها في مقدمات أصحابها، وما تقتضيه طبيعتها التي ظهرت عليها تلك المختصرات، وجمعت ما يمكن أن يُعبّر عن توجهاتها جميعا، وما يمكن أن تكون قد تواطأت عليه من الأسباب الداعية إلى ذلك، مع ما قد تفرّد به بعضها من الأسباب وجعلتها قضية عامة لا تتقيد بكتاب واحد، في حين أن هذه الدراسة السابقة وما شابهها قد تأثرت بالكتاب موضوع بحثها، وعوّلت على ما قام عليه اختصاره من الأسباب.

ثانياً: أن دراستي قد جاءت مستقلة بالأسباب ومقتصرة عليها؛ لأنها محور الاختصار وخلاصة ما يدفع المفسر إلى القيام بذلك، وهي كفيلة بالحكم على عمله.

وعليه فما زلت أرى أن هذه القضية لشدّة حضورها في التفسير، وقوة أثرها فيه مع قدم نشأتها وطول صحبتها للفن، بل وتناميها كلما تقدم الزمن حريّة بأن تمحض مزيدًا من العناية، ومن تأمّل في عصرنا الحاضر وما فيه من الصوارف، وما يعانيه أهله من الانشغال بأمور الحياة والمعاش، مع تزاحم الأوقات يرى أنه قد تجدد من الأسباب والدواعي ما يستوجب العمل على مراعاته والتنزّل في قانون التفسير وعوائده بحسبه، والنظر في أحوال الناس وتقدير حاجاتهم، والرحمة بهم، وإيصال مقاصد القرآن الكريم إليهم سهلة ميسورة

والتخفف من المطولات التي تُقصي عليهم الغاية وتوعّر عليهم الطريق وتحول دون الانتفاع والتدبّر.

وإني لأرجو الله أن يكون هذا البحث فاتحة خير لجهود مخلصة يتتابع نفعها؛ لخدمة تلك الموسوعات المطولة في التفسير وتقريبها للناس، وتسهيل الوصول إليها، والعمل على تحقيق ما سعى إليه سائر المختصرين، وما عقدوه لذلك من النوايا الطيبة من أيسر طريق وأحسنه.

والله الموفق إلى كل خير.

المسألة الأولى: تعريف الاختصار:

معناه في اللغة: جاء في اللسان اختصار الطريق: سلوك أقربه، واختصار الكلام: إيجازه، والاختصار في الكلام: أن تدع الفضول، وتستوجز الذي يأتي على المعنى. والاختصار في الجَزّ: ألا تستأصله.

والاختصار: حذف الفضول من كل شيء[1].

يقال: هذا أخصر من ذلك وأقصر: أوجز[2].

وقريب منه وفي معناه: التهذيب. يقال: هذّب الشيء: قطعه، ونقّاه وأخلصه وأصلحه. وهذّب الكلام: خلّصه مما يشينه عند البلغاء. ويُقال: هذّب الكتاب: لَخّصه وحذف ما فيه من إضافات مقحمة أو غير لازمة[3]، التلخيص مثله.

وفي اللسان: (التلخيص: التقريب والاختصار، يقال: لخّصت القول أي: اقتصرت فيه، واقتصرت منه ما يُحتاج إليه)[4].

المراد بالاختصار في هذا الموضوع أي: مفهومه في التفسير: هو: أن يأتي المفسّر إلى كتاب متقدّم في التفسير فيختصره، باجتزاء ما يراه مناسباً منه، وطرح ما سوى ذلك، والاستغناء عنه؛ لأيٍّ من الأسباب التي يذكرها، ولا يمنع هذا الاختصار من أن يزيد على الأصل شيئاً من عنده، كتتميم مسألة، أو بيان معنى، أو زيادة فكرة. وقد يكون هذا الاختصار قائماً على اعتماد أصل واحد، وكتاب مفرد، وربما عدّد الأصول ونوّعها، فخرج منها جميعاً بمختصر.

(١) لسان العرب لابن منظور (٢/ ١١٧٢_١١٧٣).
(٢) المعجم الوسيط. للدكتور: إبراهيم أنيس وآخرين (١/ ٢٣٧).
(٣) المعجم الوسيط (٢/ ٩٧٩). وانظر: اللسان (٦/ ٤٦٤٢).
(٤) اللسان (٥/ ٤٠١٧).

وقد يكون صاحب الأصل سابقاً لزمانه، وقد يكون معاصراً له، ولكن تقدَّمه في التأليف، بل قد يكون مختصراً لكتابه هو نفسه، يرى أن يقرّبه للناس بصورة أوْجز، وقد نقرأ في التفسير من يسمّي كتابه مختصراً، ولا أصل له في الخارج، يريد أنه نوى في وضعه التوسّع والإطالة، ثم عدل عن ذلك إلى إخراجه مختصراً عما نوى، فَصَحَّت عنده هذه التسمية.

المسألة الثانية: الفرق بين الاختصار والإيجاز.

قد عرفت معنى الاختصار عند أهل اللغة، ورأيت أنهم يعبرون عنه بلفظ الإيجاز أحياناً، ولكنّ الإيجاز عند التحقيق له معنى أدقّ من معنى الاختصار، وخاصة عند أهل البلاغة. فالإيجاز عندهم: مذهب في الكلام بديع في كل الأحوال، وليس الاختصار كذلك. إذْ يرون أن الإيجاز هو: (تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى، وإذا كان المعنى يمكن أن يُعبرَّ عنه بألفاظ كثيرة، ويمكن أن يعبر عنه بألفاظ قليلة، فالألفاظ القليلة إيجاز)[1].

والعرب عندما أوجزت في كلامها فإنما هي تختصر فتقلّل في الكلام وتحذف منه؛ ولكنها ترقّت في هذه الطريقة من الاختصار المخلّ الذي قد يشعر معه السامع إلى الحاجة في المزيد من البيان والإيضاح إلى إيجاز محكم يجمع أطراف الموضوع، ويوفي على القصد، بأقل قدر من الكلام، ويبرأ من عيوب الاختصار، إلى أن صار عندهم فناً كلامياً يتباهون به، ويتفاضلون فيه. ومع أن الحذف ممّا يُخل بالاختصار فهو ما يزال أحد ركني الإيجاز المعوّل عليهما[2]؛ ولكن المتكلم يسعى بجهده إلى ألا يؤثر ذلك الحذف، وأن يتخيّر من الكلم ما يدل على المحذوف، حتى غدا بهذه الكيفية محموداً كلما كان الكلام أقل، وعلى المعنى عند السامعين أدَلّ. وإذن نستطيع القول بعد هذا: إن كل إيجاز فيه اختصار، وليس في كل اختصار إيجاز. وكلما كان الاختصار أبقى وأحفظ للمعنى، وأذهب للزوائد والفضول كلما اقترب من حدّ الإيجاز المنشود.

أسباب الاختصار في التفسير:

تتعدد الدواعي إلى الاختصار، وتكثر أسبابه، وتختلف من عمل إلى عمل، ومن قصد

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، رسالة النكت في إعجاز القرآن للرماني ص(٧٦). وانظر: تحرير التحبير لابن أبي الإصبع ص (٤٥٩) وما بعدها.

(٢) والركن الآخر هو القصر. انظر: النكت في إعجاز القرآن ص (٧٦).

إلى قصد. والذي يتحكّم فيها أمران: الأول: حال الأصل المراد اختصاره، ومكانته وقيمته، ومدى تأثيره في بابه، ودرجة قبوله، وتلقي الناس له.

والأمر الثاني: نظرة المختصِر وتقويمه للكتاب، واستعداده العلمي لمعالجته، وكفاءته للتعامل مع مادته.

والغالب في مجمل الأحوال أننا قد كُفينا مؤونة تتبع هذين الأمرين؛ لأن العادة جرت لدى أهل العلم أن يصدّر المختصر كتابه بما يزيل الإبهام، ويكشف الغموض في ذلك. فيقدِّم بين يدي عمله المسوّغات التي من أجلها عقد العزم على اختصاره، ويسوق الأسباب الداعية إلى ذلك. هذا على الأقل من الناحية النظرية. أما من الناحية العملية فإنا إذا أردنا التحقق من الوفاء بما ذكر فقد نحتاج إلى التتبع التام المستوفي للكتاب جميعه. على أن واقع بعض المختصرات يشهد بأن أهلها لم يبلغوا حدود الغاية التي التزموا بها في مطالع كتبهم، بل قد قصروا بها دون ذلك، وتركوا أشياء لا تخرج عن مضمون ما يقتضيه المنهج الذي يدَّعونه. كمن التزم بتنقية الأصل من الإسرائيليات، أو الروايات الضعيفة والموضوعة، أو نحو ذلك من الاستطرادات، ثم تجده قد وقع في شيء مما فرّ منه، وأخذه على صاحبه. ولاشك أن مثل ذلك مردّه إلى تقدير الكاتب نفسه، ومدى اندراجه في المنهج الذي التزم به. على أنا نعدّ الحكم على ذلك مسألة نسبية يتفاوت الناس في تقديرها، فمثلاً ما يراه أحد من المفسرين إسرائيلياً أو أثراً ضعيفاً قد لا يراه غيره كذلك إذْ اختلفت الرؤى حوله. أو أن يكون ذلك قبل تبلور الاصطلاح واستقراره عند أهل الاختصاص؛ إذ يحتاج التواطؤ عليه إلى زمن غير يسير فيرسل المفسر كلامه، ويقرر حكمه، وخاصةً المتقدمين منهم دون التقيّد بشيء مما انتهوا إليه. ولكل في ذلك العذر على أي حال.

هؤلاء المختصرون منهم من يطالعك بحشد من الأسباب، وجملة من الإصلاحات في مستهل كتابه، ومنهم دون ذلك، وقلّ من يحركه السبب الواحد؛ لأن تلك الدواعي قد يكون بينها من التلازم ما لا يستقيم العمل بواحد منها إلا بضميمة آخر. وفيما يأتي سأنبه إلى أظهر تلك الأسباب، وأهمها مستنبطة مما صرح به أولئك المختصرون، ورفعوا شعاره، وما يحكيه واقع الكتاب المختصر إن أمكن ذلك وتيسّر:

السبب الأول: عُلُوّ منزلة الأصل، وتميّزه وفضله، وتفرده وسبقه، وحسن مكانه من الفنّ، ووقوعه من الناس موقع الحاجة:

فإذا قُدّر للكتاب أمثال هذه من الخلال، وأبدع المفسّر بسلوكه منهجاً لم يُسبق إليه في التفسير، أو عُني بإبراز جانب لم يلق العناية من قبل كان ذلك سبباً في إغراء من أتى بعده بالعناية بتفسيره، والنقل منه، واختصاره وتهذيبه، وتقريبه للناس، وإزالة العوائق التي يصعب معها نشره، وتحول دون وصوله إلى أطراف المنتفعين. وهذا عمل لا يخلو من التنويه بفضله، والدلالة على نفعه، والتسبب في نشره، والإسهام في زيادة قبوله. وممن أخذ بهذا السبب الخازن – رحمه الله –[1] في كتابه: لباب التأويل في معاني التنزيل. الذي اختصره من تفسير البغوي – رحمه الله –: معالم التنزيل إذ يقول في مفتتحه: (... ولما كان كتاب معالم التنزيل الذي صنفه الشيخ الجليل، والحبر النبيل الإمام العالم الكامل محيي السنة قدوة الأمة، وإمام الأئمة مفتي الفرق ناصر الحديث، ظهير الدين أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي – قدّس الله روحه، ونوّر ضريحه – من أجلّ المصنفات في علم التفسير، وأعلاها وأنبلها وأسناها، جامعاً للصحيح من الأقاويل، عارياً عن الشّبه والتصحيف والتبديل، محلّى بالأحاديث النبوية، مطرزاً بالأحكام الشرعية، موشّى بالقصص الغريبة، وأخبار الماضين العجيبة، مرصّعاً بأحسن الإشارات، مخرجاً بأوضح العبارات، مفرغاً في قالب الجمال بأفصح مثال، فرحم الله مصنفه، وأجزل ثوابه، وجعل الجنة متقلبه ومآبه، ولما كان هذا الكتاب– كما وصفت – أحببت أن انتخب من غرر فوائده، ودرر فرائده، وزواهر نصوصه، وجواهر فصوصه مختصراً جامعاً لمعاني التفسير، ولباب التأويل والتعبير، حاوياً لخلاصة منقولة، متضمناً لنكته وأصوله، مع فوائد نقلتها، وفرائد لخصتها من كتب التفاسير المصنفة في سائر علومه المؤلفة. ولم أجعل لنفسي تصرفاً سوى النقل والانتخاب، مجتنباً حد التطويل والإسهاب، وحذفت منه الإسناد؛ لأنه أقرب إلى تحصيل المراد. فما أوردت فيه من الأحاديث النبوية، والأخبار المصطفوية على تفسير آية، أو بيان حكم فإن الكتاب يطلب بيانه من السنة، وعليهما مدار الشرع، وأحكام الدين عزوته إلى مخرجه، وبينت اسم ناقله، وجعلت عوض كل اسم حرفاً يُعرف به؛ ليهون على الطالب طلبه. فما كان من صحيح أبي

(١) الخازن هو: علي بن محمد بن إبراهيم من عمر الشيحي علاء الدين المعروف بالخازن، عالم بالتفسير والفقه والحديث، من فقهاء الشافعية، من مصنفاته: مقبول النقول في الحديث، مؤلف طويل في السيرة، وعدة الأفهام في شرح عمدة الأحكام توفي– رحمه الله – سنة (٧٤١ هـ)، الدرر الكامنة (٣/ ١٧١) رقم (٢٨٥)، طبقات المفسرين للداودي (١/ ٤٢٢) رقم (٣٦٧).

عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري[1] فعلامته قبل ذكر اسم الصحابي الراوي للحديث (خ)، وما كان من صحيح أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري[2] فعلامته (م)، وما كان مما اتفقا عليه فعلامته (ق)، وما كان من كتب السنن: أبي داود[3] والترمذي[4] والنسائي[5] فإني أذكر اسمه بغير علامة. وما لم أجده في هذه الكتب ووجدت البغوي قد أخرجه بسند له انفرد به، قلت: روى البغوي بسنده. وما رواه البغوي بإسناد الثعلبي قلت: روى البغوي بإسناد الثعلبي، وما كان فيه من أحاديث زائدة وألفاظ متغيره فاعتمده فإني اجتهدت في تصحيح ما أخرجته من الكتب المعتبرة عند العلماء كالجمع بين الصحيحين للحميدي[6]، وكتاب جامع

(١) البخاري: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخاري الجعفي، صاحب الصحيح المعروف بـ (صحيح البخاري) وغيره من المؤلفات، وهو أول من وضع في الإسلام كتاباً على هذا النحو، ويعتبر أوثق الكتب الستة المعوّل عليها. مات – رحمه الله – سنة (٢٥٦هـ)، وفيات الأعيان (٤/ ١٨٨) رقم (٥٦٩)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩١) رقم (١٧١)، طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٢١٢) رقم (٥٤).

(٢) مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، حافظ من أئمة المحدثين، أشهر كتبه الصحيح، وهو أحد الصحيحين المعوّل عليهما عند أهل السنّة في الحديث، وله مصنفات غيره، توفي – رحمه الله – بنيسابور (٢٦١هـ). وفيات الأعيان (٥/ ١٩٤) رقم (٧١٧)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ٥٨٨) رقم (٦١٣)، طبقات الحفاظ للسيوطي (٢٦٠) رقم (٥٩٢).

(٣) أبو داوود: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني صاحب السنن، قال عنه الذهبي: الإمام الثبت سيد الحفاظ. توفي– رحمه الله – بالبصرة سنة (٢٧٥هـ). تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٩١) رقم (٦١٥)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٤/ ١٦٩) رقم (٢٩٨)، وفيات الأعيان (٢/ ٤٠٤) رقم (٢٧٢).

(٤) الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك السلمي أبو عيسى الترمذي من أئمة علماء الحديث وحفاظه، أخذ الحديث عن الإمام البخاري، كُفّ بصره في آخر عمره وله من المصنفات: كتابه الجامع «صحيح الترمذي» وغيره كذلك. مات – رحمه الله – سنة (٢٧٩هـ)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٣) رقم (٦٥٨)، وفيات الأعيان (٤/ ٢٧٨) رقم (٦١٣).

(٥) النسائي: أحمد بن علي بن شعيب أبو عبدالرحمن النسائي القاضي صاحب السنن، استوطن مصر وخرج إلى الشام فسئل عن فضائل معاوية فأمسك عنه فضربوه وأخرج عليلاً. مات سنة (٣٠٣هـ) تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٩٨) رقم (٧١٩). طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ١٤) رقم (٨٠). وفيات الأعيان (١/ ٧٧) رقم (٢٩).

(٦) الحميدي: محمد بن فتوح بن عبدالله بن حميد الأزدي الحميدي الأندلسي الحافظ الفقيه، والمحدث والمؤرخ. كان ظاهري المذهب، وتتلمذ على ابن حزم، من كتبه: الجمع بين الصحيحين، وجذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، توفي– رحمه الله – سنة (٤٨٨هـ). تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢١٨) رقم (١٠٤١)، وفيات الأعيان (٤/ ٢٨٢) رقم (٦١٦)، نفح الطيب للمقّري (٢/ ١١٢) رقم (٦٣).

الأصول لابن الأثير الجزري[1]، ثم إني عوضت عن حذف الإسناد شرح غريب الحديث وما يتعلق به؛ ليكون أكمل فائدة في هذا الكتاب، وأسهل على الطلاب. وسقته بأبلغ ما قدرت عليه من الإيجاز، وحسن الترتيب مع التسهيل والتقريب. وينبغي لكل مؤلفٍ كتاباً في فنّ قد سبق إليه ألا يخلو كتابه من خمس فوائد: استنباط شيء كان معضلاً، أو جمعه إن كان متفرقاً، أو شرحه إن كان غامضاً، أو حسن نظم وتأليف، أو إسقاط حشو وتطويل. وأرجو ألا يخلو هذا الكتاب عن هذه الخصال التي ذكرت وسميته: (لباب التأويل في معاني التنزيل)....)[2].

بهذا صدّر الخازن تفسيره، ولو أجرينا عليه ميزان النقد، وعاملناه بما التزم به لذهبنا بكثير مما فيه؛ لما اشتمل عليه من الحشو والتطويل في تفسير بعض الآيات، والاسترسال في سوق الروايات والأخبار، وعدم الحكم عليها، كما فعل في تأويل صدر سورة الإسراء، وفي غيرها كذلك[3]. وإذن فهو لم يختلف في الجِرم والحجم عن أصله، بل يوشك أن يزيد عليه.

السبب الثاني: الطول والزوائد الكثيرة في الأصل:

مما يصعب تحصيله على الراغبين، وعدم القدرة على الاستفادة منه بالفهم أو الحفظ، فيعمد المختصر إلى تقليل حجم الكتاب، حتى يسهل حمله وتداوله، ونقله والاستفادة منه. وهذه خلّة طالما زهّدت الكثير من أهل العلم، بل العامة، وحالت بينهم وبين الانتفاع بهذه المطولات، والموسوعات العلمية الحافلة؛ لما يحتاجه النظر فيها من الجهد المتصل، والصبر، والنفس الطويل. وما يستغرقه من الزمن والعمر في دراستها، والوصول إلى خباياها، والعثور على كنوزها، فيكون الاختصار هو الطريق الأمثل لتذليل ما حال بين الناس وبينها من عقبات، وإدناء قطوفها منهم، واختزال الزمن للوقوف على ما فيها، والنهل منها، والعمل على تفريقها في الجهات، وبلوغها لسائر الطالبين.

ورغم ما يجمعه الطول من خير، ويستوعبه من علم، وما يوفره من سعة في أغلب أحواله

(١) ابن الأثير الجزري: المبارك بن أبي الكرم محمد بن عبدالكريم الشيباني مجد الدين أبو السعادات الجزري، المشهور بابن الأثير عرض له مرض كف يديه ورجليه عن العمل، ومنعه من الكتابة فانقطع في بيته يغشاه الأكابر والعلماء له مصنفات جيدة منها: جامع الأصول.. جمع فيه بين الصحاح الستة. توفي – رحمه الله – سنة (٦٠٦هـ). معجم الأدباء (١٧/ ٧١) رقم (٢٣)، وفيات الأعيان (٤/ ١٤١) رقم (٥٥٢)، طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٦٦) رقم (١٢٦٢).

(٢) تفسير الخازن وبهامشه تفسير البغوي (١/ ٤).

(٣) انظر: تفسيره (٢/ ٢٣٦ وما بعدها).

إلا أن العرب ما تزال تميل إلى شيء من الإقلال والاختصار في كلامها منذ عهدها الأول بالأمية في الجاهلية، وبعد ظهور الإسلام وانتشاره، إذ لزمتها تلك السجيّة، وظلّت أثيرة عندها حتى مع انحسار ما يُذكر أنه السبب المباشر في نشوئها، وهو الجهل بالقراءة والكتابة، وما انفكّت تستجيد ذلك في مخاطباتها ومكاتباتها وتآليفها، بل ظل هذا جانباً مرعياً في دعوته ﷺ حتى أذن الله بتمامها، حاضراً في بلاغه للناس، مصاحباً وموافقاً غير متعارض مع ما تقتضيه أحوال الرسالة من كمال البيان، وتمام الإيضاح. ومع ما أوتيه ﷺ من خصيصة جوامع الكلم[1] والقدرة على أن يأتي بالمعنى الكثير في اللفظ اليسير إلا أنه مازال يُقَابَل بمثل هذا الطلب، ويتحسس الحاجة إليه، فعن أبي هريرة ﷺ قال: أتى النبي ﷺ رجل فقال: مرني بأمر ولا تكثر عليّ حتى أعقله قال: « لا تغضب» فأعاد عليه فأعاد عليه: « لا تغضب»[2]. وعن أبي أيوب الأنصاريﷺ قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: عِظْني وأوجز فقال: «إذا قمت في صلاتك فصل صلاة مودع، ولا تكلم بكلام تعتذر منه غدا، واجمع الإياس مما في أيدي الناس»[3].

وإذن فليس ببدْعٍ أن يميل الناس إلى هذه الطريقة أعني الاختصار، ويتوصلوا بها إلى ما تعسّر أو تعذّر عليهم من العلم والمعرفة، وما أرى أحداً أحقّ وأشدّ احتياجاً إليها منا نحن في هذا الزمن؛ لما فرضته علينا أحوال العصر من العجلة، وكثرة الصوارف، وضعف الهمم، وقلة الإقبال، والانشغال بتحصيل المعاش التي من شأنها أن تصدّ عن العلم والقراءة والاطلاع. فإذا وُجد شيء من هذه المصنفات على هذه الصفة من الطول وكان نفيساً فلا أقل ولا أولى من أن يُكتفى ببعضه دون أن يُهمل كله، وهكذا فعلوا في عصر من لم يجد ما

(١) جاء في صحيح مسلم عن أبي هريرةﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «فضّلت على الأنبياء بستّ: أعطيت جوامع الكلم... الحديث» وفي رواية «بعثت بجوامع الكلم...» رواه مسلم في أول كتاب المساجد ومواضع الصلاة (١/ ٣٧١) رقم الحديث (٥٢٣). قال النووي في شرحه: (قال الهروي: يعني به القرآن جمع الله تعالى في الألفاظ اليسيرة منه المعاني الكثيرة، وكلامه ﷺ كان بالجوامع قليل اللفظ كثير المعاني....)، شرح النووي على صحيح مسلم (٥/ ٥).

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده (٢/ ٣٦٢).... وفي رواية: «قل لي قولاً وأقلل عليّ لعلي أعقله...» المسند (٣، ٤٨٤)، (٥/ ٣٧٠) ، وفي رواية: «قل لي قولاً وأقلل عليّ لعلي أعيه...» المسند (٥/ ٣٤، ٣٧٢).

(٣) رواه الإمام أحمد في المسند (٥/ ٤١٢) وعند ابن ماجه (٢/ ١٣٩٦) رقم (٤١٧١) في كتاب: الزهد باب: الحكمة بلفظ «علّمني وأوجز».

نجده نحن من تدنّي العزائم وأسباب الصدود. هذا كتاب أبي جعفر الطبري – رحمه الله –: جامع البيان... وهو ما هو في القدر والنفاسة، والمنزلة والوثاقة، والمتانة والرحابة العلمية، ثم لم يعدم من يستكثر من مؤلفه ما أورده، ويستنكر ما حشده، ويجنح إلى الاكتفاء منه بالقليل، كما فعل ابن صمادح التجيبي – رحمه الله – في مختصره منه إذ يقول في مقدمته: (قال أبو يحيى محمد بن صاح التجيبي – رحمه الله –: إني قصدت بما جمعته في هذا الكتاب من تفسير غريب القرآن وتأويله إلى الاقتصار على الاختصار، وتفسير اللفظة غير الجارية على ألْسنة الناس كافة، ولا المتعارفة بين أكثرهم، وتجاوزت المستعملة الفاشية التي لا يكاد يجهلها إلا من لم يؤت حظاً من علم، ولا شيئاً من معرفة، ممن حازه الجهل عن العلم والتعلّم، ولم اجتلب القراءات، والأحكام والإعراب، والمعاني، واللغات والاشتقاقات، والأخبار، وأكثر الروايات، والناسخ والمنسوخ في أكثره ومعظمه؛ إذ تقدّمتِ التفاسير، وأكثر منها أهل العلم، وكرروا من ذلك ما كان يغني بعضه عن أكثره[1]؛ وإنما آثرت الإيجاز؛ ليقلّ جرم الكتاب، ويسهل حمله في السفر، ووجود المطلوب منه في الحضر، ويستوي فيه العالم والمتعلّم، وكل ما نقلته فيه فمن: «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» لـ (محمد بن جرير الطبري) أخذته، ومنه استخرجته، واقتصرت من الروايات الكثيرة، والاختلاف على رواية وروايتين وثلاث، اخترت منها أقربها إلى معرفة عامة الناس، وأعرفها عندهم، وما ألفيتُ من التفسير والشرح معرِباً عن الكلمة كافياً فيها لم أتجاوزه إلى التطويل، وما وجدت من المتعارف الذي لا يمكن تفسيره إلا بمثله في البيان واحتجت إلى إظهار معنىً فيه فسّرته بمعناه الذي فُسّر به دون لفظه، على ما روى عن أئمة التفسير فيه)[2]. وقد جاء الكتاب في مجلدين من القطع الكبير، في حين كانت الطبعة المكتملة من تفسير الطبري من القطع نفسه في اثنى عشر مجلداً[3].

السبب الثالث: حذف المسائل المخالفة في الاعتقاد:

عندما انشعبت الأمة الإسلامية بظهور الخلاف، ونشأت الفرق الدينية، وتميزت المذاهب العقدية أخذت كل فرقة تدافع عن رأيها، وتنتصر لمذهبها؛ وكان من غايتها أن تجد له في القرآن

(١) هذا ما يقوله ابن صمادح في زمانه، فماذا يقال فيما تلا ذلك من عهود إلى زماننا هذا؟!!!

(٢) مختصر تفسير الإمام الطبري (١/ ٢٩-٣٠).

(٣) أعني طبعة الحلبي. وهما متشابهتان في الإخراج إلى حدّ كبير.

ما يعتمد عليه، ويستند إليه، ويشهد أنه الحق وأن ما يدّعي غيرها من دونه الباطل. ولم يجد أولئك في سبيل ذلك غضاضة أن يوطئوا لقصدهم دلالاته، ويحولوا إليه إشاراته، ولو كان ظاهر النص يخالف ما يزعمون؛ ولما علموا من عزّة هذا المطلب وحزونة طريقه فقد أعدّوا له عدته، وأحكموا آلته، فاتخذوا من العقل وسيلة، ومن اللغة مطية؛ لبلوغ هدفهم، والتعبير عن مرادهم، والترويج لبضاعتهم، وأخرجوا للناس تفاسير ركبوا فيها متن الشطط، وحمّلوا كلام الله من المعاني ما يرضى تلك النزعات على بعدها، ولا يتوصّل إلى تقريره، إلاّ بتكلّف شديد. ومن أمثال هؤلاء وأشهرهم: فرقة المعتزلة، فقد كانت طائفة قليلة، ومن شأنها كقلة أن تبرح لنفسها، وتعرّف بمذهبها، وتقاوم خصومها، وقد اتفق لها ذلك مع وجود نوابغ في دعاتها، قد برعوا في علوم اللسان والمنطق، وتمرسوا على الجدل والحجاج. فسخّر هؤلاء طاقاتهم، وأعملوا قدراتهم لخدمة النِّحلة، ونصرة المذهب، وتعرضوا للتفسير بما أحكموا من أدواته. وكلما عنّت لهم فرصة لم يألوا جهداً في اغتنامها؛ لتقرير معتقدهم، ووضعوا في ذلك مصنفات غاية في الإبداع، لم يُخْف من اطلع عليها إعجابه بها، توشك ألا تُجارَى لولا ما شِيبت به من هذا المعتقد الفاسد، والمنحى الرديء. ومن بين تلك المصنفات: كتاب الزمخشري في التفسير المسمى: (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) اهتم فيه مؤلفه بالطريقة البيانية للقرآن الكريم، وكشف عن النواحي البلاغية بشكل لم يُسبق إليه، وكان مرجعاً فرداً في هذا الاتجاه، وجاء ليلبّي حاجة النفس، ويسدّ خلّة في بناء التفسير، كما لو كان الناس ينتظرون سدّها وإتمامها منذ زمن بعيد. أُغري أهل الفن بامتثاله، والاقتباس من نوره، فعلقوا عليه، وكتبوا له الحواشي، وأخذوا منه المختصرات[1]. ولمّا كان متقارب الحجم، عظيم النفع، قليل الفضول، كان همّ المعتنين به وخاصة المختصرين له منصباً على تنقيته من مذهب الاعتزال، وطرح ما كدّر صفوه من تلك المسائل أكثر من اهتمامهم بشيءٍ آخر، ولكن الرجل كان من الدقة والبراعة في الاحتيال لتقرير معتقده بحيث فاتهم الوقوف على بعض إشاراته، والتّفطّن لخفيّ تلميحاته. ومن هؤلاء المختصرين القاضي البيضاوي – رحمه الله – في كتابه: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل في التفسير». وهو كتاب متوسط الحجم، جمع فيه بين التفسير والتأويل، على مقتضى قواعد اللغة العربية، وقرر

(١) انظر: بيان ذلك كله: في كتاب كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/ ١٤٨١. وما بعدها).

فيه الأدلة على أصول أهل السنة، ولكنه لم يصرح في مطلع كتابه بشيء من المصادر التي اعتمد عليها، أو الأسباب التي دفعته إلى تأليف كتابه، أو المنهج الذي سار عليه، سوى لمحة يسيرة، وإشارة عامة يشترك معه فيها أكثر المفسرين في طرائقهم لتفسير القرآن إذ يقول: (... ولطالما أحدّث نفسي بأن أصنف في هذا الفن كتاباً، يحتوي على صفوة ما بلغني من عظماء الصحابة، وعلماء التابعين، ومن دونهم من السلف الصالحين، وينطوي على نكت بارعة، ولطائف رائعة استنبطتها أنا ومن قبلي من أفاضل المتأخرين، وأماثل المحققين، ويعرب عن وجوه القراءات المشهورة، المعزوّة إلى الأئمة الثمانية المشهورين، والشواذ المروية عن القراء المعتبرين، إلا أن قصور بضاعتي يثبطني عن الإقدام، ويمنعني عن الانتصاب في هذا المقام، حتى سنح لي بعد الاستخارة ما صمم به عزمي على الشروع فيما أردته، والإتيان بما قصدته، ناوياً أن أسميه بعد أن أتممه: «بأنوار التنزيل وأسرار التأويل»)[1]. ولكنه قد ختم الكتاب بعبارة أخرى موجزة يقول فيها: (وقد اتفق إتمام تعليق سواد هذا الكتاب المنطوي على فرائد فوائد ذوي الألباب، المشتمل على خلاصة أقوال أكابر الأئمة، وصفوة آراء أعلام الأمة في تفسير القرآن وتحقيق معانيه، والكشف عن عويصات ألفاظه ومعجزات مبانيه، مع الإيجاز الخالي عن الإخلال، والتلخيص العاري عن الإضلال، المرسوم: بأنوار التنزيل وأسرار التأويل)[2].

ولعلّ في هذه من الدلالة على منهجه باختصار كتابه من الكشاف، ومن غيره من كتب التفسير الأخرى، وغرضه من ذلك ما يزيد على عبارته الأولى. ولا أراه يعني بقوله: (والتلخيص العاري عن الإضلال) غير تفسير الزمخشري. يريد بذلك طرح ما قرره من الآراء المضلة، والمسائل الاعتزالية. ومن نظر في الكتاب علم بالتتبع والاستقراء حقيقة ما أومأ إليه، ونبه عليه. وقد لخص الدكتور الذهبي – رحمه الله – منهجه ومما قاله: (وقد اختصر البيضاوي تفسيره من الكشاف للزمخشري، ولكنه ترك ما فيه من اعتزالات، وإن كان أحياناً يذهب إلى ما يذهب إليه صاحب الكشاف؛ ومن ذلك أنه عندما فسّر قوله تعالى في الآية (٢٧٥) من سورة البقرة: ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي

(١) تفسير البيضاوي (١/٣).
(٢) تفسيره (٢/٦٣٥).

﴿يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّ﴾ الآية، وجدناه يقول: (إلا قياماً كقيام المصروع، وهو وارد على ما يزعمون أن الشيطان يخبط الإنسان فيصرع)[1]... ثم يفسّر المسّ بالجنون ويقول: (وهذا أيضاً من زعماتهم أن الجني يمسّ الرجل فيختلط عقله)[2]. ولاشك أن هذا موافق لما ذهب إليه الزمخشري من أن الجنّ لا تسلط لها على الإنسان إلا بالوسوسة والإغواء. كما أننا نجد البيضاوي قد وقع فيما وقع فيه صاحب الكشاف من ذكره في نهاية كل سورة حديثاً في فضلها، وما لقارئها من الثواب والأجر عند الله، وقد عرفنا قيمة هذه الأحاديث وقلنا: إنها موضوعة باتفاق أهل الحديث)[3].

ومن المختصرات التي ظهر فيها هذا السبب وصرّح به صاحبه: كتاب النسفي[4]: «مدارك التنزيل وحقائق التأويل». انتخبه مؤلفه من كتابي: الكشاف للزمخشري، وتفسير البيضاوي، وهو تفسير وسط، لزم فيه مذهب أهل السنة والجماعة، واستفاد إلى حدّ كبير من طريقة الكتابين، وأسلوبهما، إلا أنه لم يتأثر بما قرره الزمخشري من المسائل الاعتزالية، بل عمل على ألا يقع شيء منها في تفسيره يقول – رحمه الله – في مطلعه: (قد سألني من تتعين إجابته كتاباً وسطاً في التأويلات، جامعاً لوجوه الإعراب والقراءات، متضمناً لدقائق علمي البديع والإشارات، حالياً بأقاويل أهل السنة والجماعة، خالياً عن أباطيل أهل البدع والضلالة، ليس بالطويل المملّ، ولا بالقصير المخلّ، وكنت أقدم فيه رجلاً وأؤخر أخرى خاصة، استقصاراً لقوة البشر، عن درك هذا الوطر، وأخذاً بسبيل الحذر، عن ركوب متن الخطر، حتى شرعت فيه بتوفيق الله تعالى والعوائق كثيرة، وأتممته في مدة يسيرة وسميته: بمدارك التنزيل وحقائق التأويل...)[5].

أوجز الذهبي – رحمه الله – الحكم عليه بعد التعريف به بقوله: (قرأت في هذا التفسير

(١) تفسير البيضاوي (١/ ١٤٢).
(٢) تفسير البيضاوي (١/ ١٤٢).
(٣) التفسير والمفسرون (١/ ٢٩٧-٢٩٨) مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ عن الأصل عند البيضاوي.
(٤) النسفي: هو عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي أبو البركات. فقيه حنفي مفسّر، له مصنفات جليلة منها: التفسير: مدارك التنزيل، وكنز الدقائق في الفقه. توفي – رحمه الله – سنة (٧١٠هـ)، الدرر الكامنة (٦/ ٣٥٢). كشف الظنون (١/ ١١٩) (٢/ ١١٦٨).
(٥) مقدمة المؤلف (١/ ٢٨).

فوجدته كما قلت آنفاً موجز العبارة، سهل المأخذ، مختصراً من تفسير الكشاف، جامعاً لمحاسنه، متحاشياً لمساوئه، ومن تفسير البيضاوي أيضاً، حتى إنه ليأخذ عباراته بنصّها أو قريباً منه. ويضمنها تفسيره)[1].

السبب الرابع: كثرة الإسرائيليات والقصص وعموم الأخبار والتصدّي لها بالتوثيق والتهذيب:

لم يمت رسول الله ﷺ إلا قد أكمل الله به الدين، وأتم به النعمة، ونشر بسببه الرحمة على العالمين.

بيّن العقائد، وقرر القواعد، وفصّل الأحكام، وبسط الشريعة، وما سكت عنه فما بالخلق حاجة إليه، وما نظن خير أمة أخرجت للناس تُحرم من فضل ويُؤثر به غيرها عليها. هذه حقائق إذا فهمها الناس، وأدركوا أسرارها كان لهم بما بين أيديهم من كتاب الله وسنة رسول الله أكبر الغَنَاء، ولأخذوا بقلوب راضية، ونفوس مطمئنة حين يمرّون بشيء من قصص القرآن وأخبار الغيب بمفهوم قوله تعالى ذكره: ﴿قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا قَلِيلٞۗ فَلَا تُمَارِ فِيهِمۡ إِلَّا مِرَآءٗ ظَٰهِرٗا وَلَا تَسۡتَفۡتِ فِيهِم مِّنۡهُمۡ أَحَدٗا﴾[2].. ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا لَبِثُواْۖ لَهُۥ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَبۡصِرۡ بِهِۦ وَأَسۡمِعۡۚ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيّٖ وَلَا يُشۡرِكُ فِي حُكۡمِهِۦٓ أَحَدٗا﴾[3]، وأمثال ذلك مما ينبغي أن يرد علمه إلى الله علام الغيوب.

لقد نبتت هذه المشكلة، وشاعت هذه الظاهرة ـ أعني الأخذ عن أهل الكتاب ـ منذ وقت مبكر، وأصحاب رسول الله ﷺ موجودون، وذلك بسبب رافدين:

الأول: مجاورة أهل الكتاب للمسلمين في المدينة، وفي أماكن متفرقة من الجزيرة العربية.

والثاني: دخول نفر من أولئك وكثير منهم ممن عنده علم بالكتاب في دين الإسلام، من هنا شاعت ثقافتهم، وانتشر علمهم.

فأما الصحابة – رضوان الله عليهم – فقد كانوا وقّافين عند حدود ما أمرهم به رسول الله ﷺ حينما قال: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن

(١) التفسير والمفسرون (١/ ٣٠٦).

(٢) سورة الكهف الآية (٢٢) وانظر تفسيرها: عند الطبري (١٥/ ٢٢٦–٢٢٨). والقرطبي (١٠/ ٣٨٣–٣٨٤) وابن كثير (٣/ ٧٨).

(٣) سورة الكهف الآية (٢٦) وانظر تفسيرها: عند الطبري (١٥/ ٢٣٠–٢٣٢). وابن كثير (٣/ ٧٩–٨٠).

كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار[1]». فقد جاء الإذن بالإباحة في سياق لا يخرجه عن حدود الكتاب والسنة، حيث ذكر الآية أولاً، وأومأ ضِمناً إلى الحديث عنه آخراً، وأحاط كل ذلك بالوعيد الشديد؛ ليكون المسلم من حديثه على حذر. ومن عَقَل الحديث علم وجوب التحري والتثبت، وخطر الخوض في أخبار من قبلنا؛ لئلا يخرج بذلك إلى حدود ما لا يعلم من الافتيات على الشارع. ومن تمام هديه ﷺ فيما تقدم أن يشفعه بقوله ﷺ: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا...»[2].

ويفهم من هذا أن ما ليس له أو عليه شاهد من ديننا بتصديق أو تكذيب فحكمه التوقّف درءاً لما قد يورثه ذلك من الوقوع في المخالفة من ردّ حق أو تقرير باطل[3]، ولكن الناس لم يقفوا عند هذا الحدّ كما وقف الصحابة من قبل، فقد أغراهم ما يسمعونه من أهل الكتاب من الغرائب والأخبار، وما يسردونه من القصص، فتلقفوه منهم دون تمييز، ومن غير تمحيص، وسرى هذا الداء حتى أصيب به بعض من تعرض لتفسير كتاب الله فتساهل في نقله، واسترسل في روايته، بل غدا عندهم كما يشهد به الحال من تمام التفسير وكمال التأويل. تناقل بعض أهل العلم مقالة ابن خلدون – رحمه الله –[4] في التأريخ لهذه المشكلة وفيها يقول: (وقد جمع المتقدمون في ذلك وأوعوا، إلا أن كتبهم ومنقولاتهم تشتمل على الغثّ والسمين، والمقبول والمردود؛ والسبب في ذلك أن العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم، وإنما غلبت عليهم البداوة والأمية. فإذا تشوقوا إلى معرفة شيء مما تتشوق إليه النفوس البشرية في أسباب المكونات، وبدء الخليقة، وأسرار الوجود فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم،

(١) أخرجه البخاري من رواية عبدالله بن عمرو بن العاص في كتاب: الأنبياء باب: ما ذكر عن بني إسرائيل (٣/ ١٢٧٥) رقم (٣٢٧٤)، وانظر شرح الحديث: في فتح الباري لابن حجر العسقلاني: (١٣/ ٢٦١).

(٢) أخرجه البخاري من رواية أبي هريرة في كتاب: التفسير باب﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾(٤/ ١٦٣٠) رقم (٤٢١٥) وانظر: رقم: (٦٩٢٨)، ورقم: (٧١٠٣)، والآية رقمها: (١٣٦) من سورة البقرة.

(٣) انظر: فتح الباري (١٨/ ٢٢).

(٤) ابن خلدون: ولي الدين أبوزيد عبدالرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، الحافظ المتبحر، الكاتب الأديب، الإخباري الرحّال. من أشهر تلاميذه: ابن حجر العسقلاني. وله مؤلفات بديعة منها: التاريخ الذي بدأه بالمقدمة المشهورة. توفي – رحمه الله – بالقاهرة سنة (٨٠٨هـ). شذرات الذهب (٧/ ٧٦)، البدر الطالع للشوكاني (١/ ٣٣٧) رقم (٣٢٣) شجرة النور الزكية ص (٢٢٧) رقم (٨١٨).

ويستفيدون منهم، وهم أهل التوراة من اليهود، ومن تبع دينهم من النصارى. وأهل التوراة الذين بين العرب يومئذٍ بادية مثلهم، ولا يعرفون من ذلك إلا ما تعرفه العامة من أهل الكتاب، ومعظمهم من حمير، الذين أخذوا بدين اليهودية. فلما أسلموا بقوا على ما كان عندهم، مما لا تعلق له بالأحكام الشرعية التي يحتاطون لها، مثل أخبار بدء الخليقة، وما يرجع إلى الحدثان والملاحم، وأمثال ذلك. وهؤلاء مثل: كعب الأحبار[(١)]، ووهب بن منبه[(٢)]، وعبدالله بن سلام[(٣)] وأمثالهم. فامتلأت التفاسير من النقولات عندهم، في أمثال هذه الأغراض أخباراً موقوفة عليهم، وليست مما يُرجع إلى الأحكام فيتحرى فيها الصحة التي يجب بها العمل. وتساهل المفسرون في مثل ذلك، وملأوا كتب التفسير بهذه المنقولات، وأصلها كما قلناه عن أهل التوراة الذين يسكنون البادية، ولا تحقيق عندهم بمعرفة ما ينقلونه من ذلك، إلا أنهم بَعُد صيتهم، وعظمت أقدارهم؛ لما كانوا عليه من المقامات في الدين والملّة فتلقيت بالقبول من يومئذٍ...) [(٤)]. وكلام هذا الإمام كلام محقق كبير، ولكنه أرجع الأمر إلى سبب كونهم بادية قال: (ولا تحقيق عندهم بمعرفة ما يتلقّونه من ذلك)، وهل غير البادية منهم أدقّ وأكثر تحريّاً وتحقيقاً للأخبار من أولئك !! لا، بل هم أشد يقيناً وقناعة بما لديهم.

(١) كعب الأحبار: كعب بن مانع الحميري أبو إسحاق المعروف بكعب الأحبار، كان يهودياً فأسلم في زمن أبي بكرﷺ، وقدم من اليمن في عهد عمرﷺ. روى عن رسول الله ﷺ مرسلاً، وروى عن نفر من الصحابة، وأخذ عنه الصحابة وغيرهم من التابعين. سكن حمص وتوفي بها – رحمه الله – سنة (٣٢هـ). تذكرة الحفاظ (١/ ٥٢) رقم (٣٣) وتهذيب التهذيب (٨/ ٤٣٨) رقم (٧٩٣). طبقات ابن سعد (٧/ ٤٤٥). سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٨٩) رقم (١١).

(٢) وهب بن منبه: وهب بن منبه بن كامل بن سيح أبو عبدالله الصنعاني، عالم أهل اليمن، روى عن جماعة من الصحابة، وكان تابعياً حافظاً ثقة. توفي – رحمه الله – سنة (١١٤هـ) وقيل غير ذلك. تذكرة الحفاظ (١/ ١٠٠) رقم (٩٣). تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٦) رقم (٢٨٨). الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ٥٤٣). سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٤٤) رقم (٢١٩).

(٣) عبد الله بن سلام: عبدالله بن سلام بن الحارث الإسرائيلي، ثم الأنصاري، يكنى أبا يوسف، من ولد يوسف بن يعقوب عليهما السلام.كان اسمه في الجاهلية الحصين، فلما أسلم سماه رسول الله ﷺ عبدالله، وهو أحد الأحبار، أسلم أول ما قدم النبي ﷺ المدينة وشهد له بالجنة، توفىﷺ بالمدينة في خلافة معاوية ﷺ سنة (٤٣هـ). الاستيعاب لابن عبدالبر (٣/ ٩٢١) رقم: (١٥٦١) وأسد الغابة لابن الأثير (٣/ ٢٦٤) رقم (٢٩٨٤) والإصابة لابن حجر (٤/ ١١٨) رقم (٤٧٢٨). سير أعلام النبلاء (٢/ ٤١٣) رقم (٨٤).

(٤) مقدمة ابن خلدون، ص (٤٠٩–٤١٠).

وإذن فإن اللوم والعتب ليس على هؤلاء ولا على أولئك، بقدر ما هو على من حمّلوا أنفسهم أمانة تفسير كتاب الله، ونشره للناس ممن يعلمون حكم الشريعة في ذلك، فكانوا سمّاعين لهم، مصدقين ما صدر من الأخبار عنهم، حين شحنوا كتبهم بها إلى درجة تكاد تصدّ عن قراءتها، والتعويل عليها.

وفي كل عهد من عهود هذا العلم الشريف ينفر طائفة من أهله معلنين النكير على سلوك هذه الطريقة، يعملون على استدراك ما استباحه أهلها من التوسّع فيها، والتساهل في شأنها، وينفون عن التفسير ما شابه منها، بتصفية كتبه، وتنقيتها، ووضع التآليف وحمايتها وحفظها؛ كي لا يشينها شيء من ذلك. واستوى في هذه النية المنشئون منهم والمختصرون، فاستطاعوا بذلك أن يخطوا خطوات نافعة في هذا الصدد، وأن يحدّوا من شيوع هذه الظاهرة على الأقل فيما عملته أيديهم، وأن يوقظوا الحسّ عند جماعة المشتغلين والطالبين لهذا العلم بخطر هذا الاتجاه، ودفعهم بسببه إلى ضبط ميزان الرواية، وتحري الدقّة في النقل، وعدم إغفال جانب النظر فيما يعرض لهم منها، وردّه إلى مقاييس الشرع إن ارتابوا فيه، أو أشكل عليهم، حتى سمعنا في عصرنا هذا ممن لا شأن له بهذا الاختصاص مَنْ إذا سمعوا شيئاً من التفسير وأحسوا فيه بشيء من الغرابة بناءً على حدود علمهم يقولون: لعله من الإسرائيليات ؟ فيسألون ويتثبتون حتى يستيقنوا. وهذا أمر حسن ومريح.

تلك جهود مرضية ولكنها تحتاج إلى مزيد عناية وتتبع؛ لأنها لم تأت على استئصال العلة، وإذهاب الداء جميعه. ذلك أن هذه المشكلة بلغت من الاتساع حداً كبيراً؛ إذْ طار بها أهلها في جنبات الكتاب عرضاً وطولاً، يتحينون بها الأخبار والقصص، حتى أثقلوا الآي، وأثخنوا التفسير، وكاد أن يعيى بتقصيها الباحثون. وكم من عَلَم أعلن مقته لهذه الطريقة ثم ما عتم أن وقع فيها، علم بذلك أم لم يعلم !!

هذه معالم تصنيف المفسرين عامة بمن فيهم المختصرين. وكنت أحسب الاختصار سيعالج شيئاً من أمر هذه القضية، ويحلّ إشكالها؛ بأن يخرج لنا مصنفات خالية من هذا الوباء، مطهرة مما علق بتفسير الكتاب من تلك الروايات، ولكن على حدّ علمي وما اطلعت عليه لم أعثر على أحد قَصَر عمله على هذه الغاية، ثم أبلى في بلوغها، واجتهد في إزالة هذا الركام، الذي أخفى كثيراً من الحقائق، ووعّر الطريق إلى معرفتها.

نعم أسجله كسبب من أسباب الاختصار، له أثره بلا ريب، ولكنه لم يُعطَ ما ينبغي له

من الأهمية؛ فقد كان عند من ألمح إليه سبباً ضمنياً يأتي كواحد من الأسباب، غير مقصود لذاته، مندرجاً في مثل قول البغوي – رحمه الله –: (وأعرضت عن المناكير وما لا يليق بحال التفسير)[١]، وفي مثل قول النسفي – رحمه الله –: (خالياً عن أباطيل أهل البدع والضلالة)[٢] أو نحو ذلك.

ومثل هذا التعميم والإجمال في العبارة، المجانب للتخصيص والتنصيص يشعر بأن القضية لم تأخذ حقها من الاهتمام، ولم تكن عند المختصرين من بواكير المهمات، وكبار المقاصد، وإنما هي تبع، أو مما يعاب ويؤاخذ عليه من الحشو والتطويل وحسب. نعلم أن الاصطلاح لم يستقر بعد، ولم يشتهر بما نتداوله اليوم فيصرَّح به، ولكن المضمون معلوم، والخطر قديم، والعلاج كلما كان أبكر كان أنجع وأنفع، وحسبك دليلاً على ما قلت أن هؤلاء الأعلام على جلالتهم وفضلهم قد تركوا للمتعقب أشياء كثيرة، كانوا هم أجدر مما سواهم، وأقدر على التصدّي لها، وصون حرمة التنزيل عنها، نذكر منهم مثلاً: البغوي فقد اختصر تفسيره من تفسير الثعلبي – رحمه الله –[٣]، وكان هذا الأخير مكثراً من الرواية، متساهلاً فيها؛ إذْ لم يتحرّ الصحة في كثير مما أودعه في كتابه، حيث أسرف في سرد الإسرائيليات والاعتماد على الرواية الضعيفة والموضوعة، وكان الرجل مولعاً بالقصص والأخبار[٤]، إلى درجة أنكرها عليه أهل العلم، فوصفه ابن تيمية – رحمه الله –[٥] بقوله: (والثعلبي هو في نفسه كان فيه خير ودين، ولكنه كان حاطب ليل؛ ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع)[٦].

(١) تفسيره (١/ ٨) بهامش تفسير الخازن.
(٢) تفسيره (١/ ٢٨).
(٣) انظر: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص (٧٦).
(٤) انظر: مقدمة في أصول التفسير ص (٧٥–٧٦)، وانظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٢/ ١٢٣٢) وانظر: التفسير والمفسرون (١/ ٢٣١–٢٣٤). ومما يدل على ولع الثعلبي بالقصص والأخبار أنه قد ألف كتاباً يشتمل على قصص الأنبياء سماه: العرائس في قصص الأنبياء – عليهم السلام –. انظر: طبقات المفسرين للداودي (١/ ٦٥) رقم الترجمة (٥٩).
(٥) ابن تيمية: أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي تقي الدين أبو العباس، أوذي في ذات الله وامتحن في سبيله مراراً، ومات – رحمه الله – معتقلاً بقلعة الشام سنة (٧٢٨هـ) له مصنفات كثيرة منها: الفتاوى، ودرء تعارض العقل والنقل، وغير ذلك. طبقات المفسرين للداودي (١/ ٤٥) رقم (٤٢)، ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣٨٧)، شذرات الذهب (٦/ ٨٠).
(٦) مقدمة في أصول التفسير ص (٧٦).

فجاء البغوي فاختصر كتابه وهذبه، وأصلح شيئاً مما فيه ولكنه لم يوفّ على الغاية من ذلك، وكان الظن بمحيي السنة وهو ذو الدراية الواسعة بالجرح والتعديل، وأحوال الرواية أن يطيل النظر فيه، وأن يمنحه مزيداً من العناية، وأن يبرئ كتابه مما عيب على سابقه الاتساع فيه، ولكنه استبقى كثيراً من ذلك دون أن يتعقبه بحكم، كما فعل عند تفسيره؛ لقوله تعالى: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[2]، وقصة عوج بن عنق[3]، وقوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ﴾[4]، وفي مواطن كثيرة غير هذه[5].

وهذا ابن عطية[6] – يرحمه الله –، ممن يُنظر إليه بعين الوقار، يضع كتابه على قصد من الإيجاز، وتحرير الأقوال، والعدول عما وقع فيه غيره من السابقين، من التطويل والزيادات – وهو إذا تجوّزنا في القول وبناءً على ما ذكر لكتابه من الصفات يُعدّ في مختصرات التفسير – نراه يمضي على التزام المنهج الذي وعد به، فيختصر الروايات الإسرائيلية التي أكثر المفسرون منها، وينقد هذه الروايات بأنها ليّنة الأسانيد، وقليلة الثبوت[7]، ومع ذلك لا يجد غضاضة أن يتخذ لنفسه مآبا عما التزم به، فيقدّم بين يدي عمله العذر فيما اقتضت الضرورة إيراده، حسب ما يرى مما لا غنى عنه في بيان معنى الآية؛ بحيث لا ينفك معناها إلا به يقول: (ففزعت إلى تعليق ما يتنخّل لي في المناظرة من علم التفسير وترتيب المعاني، وقصدت أن يكون جامعاً وجيزاً، لا أذكر من القصص إلا ما لا تنفكّ الآية إلا به، وأثبت أقوال العلماء في المعاني منسوبة إليهم، على ما تلقى السلف الصالح رضوان الله عليهم كتاب الله

(١) سورة البقرة الآية (١٠٢)، وانظر: تفسيره للآية بهامش تفسير الخازن (١/ ٨٦ وما بعدها).
(٢) سورة المائدة الآية (١٢).
(٣) انظر: تفسيره لهذه الآية (٢/ ٢٥-٢٦).
(٤) سورة ص الآية (٢١) وانظر: تفسيرها عنده (٦/ ٤٥-٤٦).
(٥) انظر: كتاب البغوي الفراء وتفسيره للقرآن الكريم للدكتور: محمد الشريف ص (٤٧٥ وما بعدها).
(٦) ابن عطيه: أبو محمد عبدالحق بن عبدالرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي، كان فقيها عالماً بالتفسير والأحكام، ولي قضاء «المرية» بالأندلس ومات – رحمه الله – سنة (٥٤١هـ). على الأظهر. الديباج المذهب لابن فرحون المالكي (٢/ ٥٧) رقم (٨)، طبقات المفسرين للداودي (١/ ٢٦٠) رقم (٢٥١)، شجرة النور الزكية ص (١٢٩) رقم (٣٧٥).
(٧) انظر: كتاب منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم للدكتور: عبدالوهاب فايد ص (١٨٢).

تعالى من مقاصده العربية السليمة من إلحاد أهل القول بالرموز، وأهل القول بعلم الباطن وغيرهم، فمتى وقع لأحد من العلماء الذين قد حازوا حسن الظن بهم لفظٌ ينحو إلى شيء من أغراض الملحدين نبهت عليه ... إلى أن قال:... كل ذلك بحسب جهدي، وما انتهى إليه علمي، وعلى غاية من الإيجاز وحذف فضول القول...) [1].

وقد ساق شيئاً من ذلك القصص، كما فعل في قصة هاروت وماروت، وغيرها، ولكن الحسنة له أنه يتعقّبه كقوله: (وهذا القصص يزيد في بعض الروايات، وينقص في بعض، ولا يُقطع منه بشيء فلذلك اختصرته) [2].

وكالذي وقع عند هذين الإمامين وقع عند غيرهما من المختصرين، على تفاوت. والله يغفر لمن يشاء بمنّه.

وممّن برز عنده هذا السبب من المعاصرين: الشيخ أحمد شاكر – رحمه الله – في اختصاره لتفسير ابن كثير المعروف بـ «عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير». إذ يقول في منهج الاختصار الذي سار عليه: (نفيت عن كتابي هذا كل الأخبار الإسرائيلية وما أشبهها. فإن المؤلف – رحمه الله – قد جَدَبَهَا ـ أي ذمّها وعابها ـ في مواضع كثيرة من تفسيره، وأبان عن خطلها وضررها، وأنحى باللائمة على روايتها ورواتها، ورسم لنفسه خطة في شأنها. ومع ذلك فإنه ـ فيما يبدو لي ـ لم يستطع أن يسير على ما رسم، وغلبه ما وجد من الروايات، في كثير من المواطن فأَثْبَتَ طائفة منها غير قليلة. فحذفتها كلها والحمد لله) [3].

ومن الملاحظ أن الخلوص إلى حكم قطعي على كل رواية من حيث كونها إسرائيلية من عدمه أمر عسير، بل يتفاوت في تقدير الحكم بذلك العلماء، ولعلّ من الإنصاف أن نحمل ما جاء عند بعض الأئمة الأَثْبات على ذلك، كما حدث عند ابن كثير وغيره، وإلا كيف يذمّونها ويمقتونها ثم لا تخلو كتبهم منها !!.

---

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي (١/ ١٠-١١) مقدمة المؤلف، وانظر: كتاب «مقدمتان في علوم القرآن»، لابن عطية وآخر ص (٢٥٤) مع فروق يسيرة بين الكتابين في النص المنقول.

(٢) تفسير ابن عطية (١/ ٤٢١) وانظر: منهج ابن عطية في تفسير القرآن ص (١٨٢).

(٣) (١/ ٩) وانظر: تفسير الآية (١٠٢) من سورة البقرة عند ابن كثير (١/ ١٣٤ وما بعدها). وانظر: عمدة التفسير (١/ ١٩١ وما بعدها).

وممن كان من دوافع اختصاره هذا السبب: الشيخ عبدالغني الدقر في مختصره لتفسير الخازن حيث يقول في مقدمة كتابه: (أمّا ما صنعته في هذا التفسير فاختصاري على الجيّد والثمين النافع، من تفسير كتاب الله، وإبقائي على الأحكام الواردة في كتاب الله تعالى، مع أدلتها وكلام الأئمة فيها، وأبقيت على الثابت من حديث رسول الله ﷺ. واستغنيت عما سوى ذلك مما لا جدوى منه ولا فائدة، من الإسرائيليات والخرافات، وبعض القصص الموضوعة، كما استغنيت عن بعض الأحاديث الموضوعة والضعيفة والواهية)[1].

السبب الخامس: طول الأسانيد وضعف بعض الأحاديث والإكثار منها:

لا يخفى ما للإسناد من مزية في ضبط النقل، والتثبت منه، والتوثق من صحته، والاطمئنان إلى صدق نسبته إلى رسول الله ﷺ.

والإسناد وليد ضرورة اقتضت اللجوء إليه، والاعتماد عليه عندما اضطربت الأمور في أواخر عهد الصحابة – رضوان الله عليهم –، وظهر الخلاف، وتعددت الأهواء، واحتدم النزاع، وطفق كل يستنصر لرأيه، ويحتج لمذهبه. وظل هذا الاتجاه في ضبط الرواية ينمو ويزداد مع اقتضاء الحاجة، وتراخي الزمان حتى طالت الأسانيد، وتراكم الرواة، وتعددت الطبقات، وأضحى الطريق إلى المتن يمر عبر سلسلة من الرجال قد تزيد على العشرة أو نحو ذلك. ومع عظيم فائدته، وجليل أثره إلا أنه بات يشكل عبئاً على المشتغلين بالعلم في استنفاد الجهد، واستقطاع الوقت، وتبطئة الوصول إلى الثمرة، وربما أوهن العزيمة دونها، وزهّد فيها، وصدّ عنها. هذه الحال كانت سبباً لحمل بعض المختصرين على التخفّف من عبء الإسناد، واجتياز الطريق إلى المتن دونه، مع ما علموا من انصراف الناس عن الكتاب إذا طالت أسانيده، وأُثقلت بها جوانبه. يفعلون ذلك وهم في مأمن من عواقبه؛ لتوفّر الأصل عليها لمن أراد الرجوع إليه، والتثبّت من سلامتها، وهم إن لم يحيلوا عليه صراحة فهم يحيلون ضمناً، بحسب ما يقيدونه في أوائل مختصراتهم، هذا عند من أحسن النية في إقدامه على ذلك؛ لأن

(١) مقدمة المختصر (١/ب). وانظر: تفسير الخازن للآية (١٠٢) من سورة البقرة (١/٨٦-٩٠) وتفسيرها في المختصر (١/ ٥٢). وكذلك الآية (١٢) من سورة المائدة عند الخازن (٢/ ٢٥). وتفسيرها في المختصر (١/٤٢٧). وكذلك الآية (١٠) من سورة الكهف عند الخازن (٤/١٩٧). وتفسيرها في المختصر (٢/٩٦٦).

هناك طوائف هدفها من حذف الإسناد الإضرار والتعمية على الناس بتَعْدِيَةِ ما تريد[1]، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

وربما تخلص المختصرون من الحديث بكليته إذا علموا أن فيه ضعفاً، أو به وهناً. وقد يستعيض المختصر عن تلك الأسانيد بأسانيد لنفسه.

هذه الطريقة من الاستغناء عن الإسناد وطرحه كانت سمة ظاهرة في كثير من المختصرات، وإن لم يصرح بها أصحابها، بل قد جرى العرف العام عند الكثير أن طرحها من أول وأولى مقتضيات الاختصار، وخاصة لمن أراد التخفيف من حجم الكتاب لمجرد التخفيف، عدا من كان له غرض آخر. وممن سار على هذا النهج الخازن في تفسيره، فقد اكتفى من الإسناد بذكر الصحابي دون من يليه، حتى حين يعزو إلى مصادره من كتب السنة يُجري عليها ذلك الاختصار، كما بيّن في مقدمة كتابه قال: (... وحذفت منه الإسناد؛ لأنه أقرب إلى تحصيل المراد فما أوردت فيه من الأحاديث النبوية، والأخبار المصطفوية على تفسير آية، أو بيان حكم فإن الكتاب يطلب بيانه من السنة وعليهما مدار الشرع وأحكام الدين، وعزوته إلى مخرجه وبينت اسم ناقله، وجعلت عوض كل اسم حرفاً يعرف به؛ ليهون على الطالب طلبه، فما كان من صحيح أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري فعلامته قبل ذكر اسم الصحابي الراوي للحديث (خ)، وما كان من صحيح أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري فعلامته (م)، وما كان مما اتفقا عليه فعلامته (ق)، وما كان من كتب السنن: أبي داود والترمذي والنسائي فإني أذكر اسمه بغير علامة، وما لم أجده في هذه الكتب ووجدت البغوي قد أخرجه بسند له انفرد به قلت: روى البغوي بسنده، وما رواه البغوي بإسناد الثعلبي قلت: روى البغوي بإسناد الثعلبي، وما كان فيه من أحاديث زائدة، وألفاظ متغيرة فأعتمده فإني اجتهدت في تصحيح ما أخرجته من الكتب المعتبرة عند العلماء، كالجمع بين الصحيحين للحميدي، وكتاب جامع الأصول لابن الأثير الجزري، ثم إني عوضت عن حذف الإسناد شرح غريب الحديث، وما يتعلق به؛ ليكون أكمل فائدة، وأسهل على الطلاب...)[2]،

(١) انظر: كتاب البغوي الفراء وتفسيره للقرآن الكريم ص (٤٦٣) والتفسير والمفسرون (١/ ٢٠١-٢٠٣).

(٢) تفسير الخازن (١/٣-٤).

بل قد سار على هذه الطريقة قبل الخازن سلفه البغوي، فقد أخذ منها بطرف، وحذف بعض الأسانيد، كما يذكر في مقدمة تفسيره، وإن لم يلتزم بذلك على مدى كتابه[١]. على أنه كان محتاطاً لهذه الطريقة، فقد أثبت في صدر تفسيره أسانيده الخاصة به إلى كل من روى عنه، بحيث إذا اختصر فيما بعد يُعلم طريقه. فإذا أورد الحديث من طريق آخر غير ما ذكره في مقدمة التفسير أثبته، يقول بعد أن ساق أسانيده إلى جماعة من مفسري التابعين: (فهذه أسانيد أكثرها ما نقلته عن هؤلاء الأئمة، وهي مسموعة من طرق سواها، تركت ذكرها حذراً من الإطالة، وربما حكيت عنهم أو عن غيرهم من الصحابة أو التابعين قولاً سمعته بغير هذه الأسانيد، بعضها في موضعه من الكتاب إن شاء الله عز وجل)[٢].

وإذا كنّا نعرف أن البغوي اختصر تفسيره من كتاب الثعلبي فإنه قد صانه عن أكثر ما وقع فيه سابقه من الأحاديث الموضوعة والقصص الباطلة كما قدّمنا[٣].

وممن جرّد من الأسانيد كتابه مخافة الطول والملل: جلال الدين السيوطي، فقد ألف كتاباً في التفسير أسماه: «ترجمان القرآن» اشتمل على قدر كبير من أحاديث رسول الله ﷺ بأسانيدها، ثم رأى بعد ثقل ذلك الحمل، وانصراف الناس عنه، وضرورة التخفيف منه؛ ليحصل الانتفاع به ففعل ذلك، يقول في كتابه الإتقان: (وقد جمعت كتاباً مسنداً فيه تفاسير النبي ﷺ والصحابة، فيه بضعة عشر ألف حديث ما بين مرفوع وموقوف، وقد تمّ ولله الحمد في أربع مجلدات وسميته: «ترجمان القرآن»)[٤]. وإشارة إلى ما تقدم يقول في مقدمة تفسيره: «الدر المنثور»: (وبعد: فلما ألفت كتاب: ترجمان القرآن ـ وهو التفسير المسند عن رسول الله ﷺ وأصحابه – رضي الله عنهم– وتم بحمد الله في مجلدات، فكان ما أوردته فيه من الآثار بأسانيد الكتب المخرج منها واردات[٥]، رأيت قصور أكثر الهمم عن تحصيله، ورغبتهم في الاقتصار على متون الأحاديث، دون الإسناد وتطويله، فلخصت منه هذا المختصر،

(١) انظر: كتاب البغوي الفراء وتفسيره للقرآن الكريم ص (٤٦٤).
(٢) تفسير البغوي بهامش تفسير الخازن (٦/١) وانظر: (٥/١-٦) وانظر: التفسير والمفسرون (٢٣٥/١-٢٣٧). وانظر: كتاب البغوي الفراء وتفسيره للقرآن الكريم ص (٤٦٤-٤٦٥).
(٣) انظر: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص (٧٦).
(٤) الإتقان في علوم القرآن (١٢١٧/٢).
(٥) يريد طرقاً متعددة.

مقتصراً فيه على متن الأثر، مصدراً بالعزو والتخريج إلى كل كتاب معتبر، وسميته: الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور)[1].

وحتى الكتب التي أُلفت على نطاق أرحب من حدّ الاختصار قليلاً، نجد العمل على حذف الإسناد جارياً فيها، فنحن نعلم أن تفسير الطبري من المصادر التي اعتمد عليها ابن عطية، وممن تأثر بمؤلفه إلى حدّ كبير، في عنايته بالمأثور، إلا أنه يخالفه في مسألة الإسناد، ففي حين يسوق الطبري رواياته بأسانيدها نجد ابن عطية يحذف هذه الأسانيد[2]. وإذا اتفق أن أورد الطبري شيئاً من هذه الأقاويل دون عزوٍ إلى أصحابها فإن ابن عطية لا يغفل أن ينبّه إلى ذلك بمثل قوله: (لم ينسب الطبري شيئاً من هذه الأقاويل)[3].

فانظر: كيف استجاز لنفسه طرح الإسناد وثوقاً بالأصل، واطمئناناً إليه في حين أنه متى يرى الأصل يُغفل ذلك ويهمله فإنه ينكره وينبه عليه تحلّلاً من التّبعة.

وبهذا السبب أخذ الشيخ أحمد شاكر في عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير، المنوّه عنه آنفاً، إذْ يقول في منهج الاختصار: (حذفت أسانيد الأحاديث التي أذكرها، فإن الحافظ ابن كثير يذكر الأحاديث بأسانيدها، مفصّلة من دواوين السنة... فاكتفيت من ذلك بذكر الحديث عن الصحابي راويه، أو التابعي، إذا كان الصحابي غير مسمّى. ثم أذكر بعد ذلك من رواه من الأئمة، معتمداً في ذلك على ما ذكره المؤلف – رحمه الله –، وهو حجة في ذلك)[4].

السبب السادس: إتمام ما ينبغي إتمامه من المسائل الواردة في الكتاب الأول، أو حلّ معضلاته، وشرح مشكلاته:

وهذا السبب مباين لمفهوم الاختصار، ولكنا رأينا كثيراً من المختصرين يشير في مقدمته إليه، ويسير في خطته عليه؛ فسميناه سبباً تجوّزاً؛ لأنه في الواقع من أسباب التحشية

(١) الدر المنثور (١/ ١٧).

(٢) انظر: تفسير قوله تعالى: ﴿فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ﴾ الآية (١٩) من سورة البقرة في تفسير الطبري (١/ ٣٣٨) وعند ابن عطية (١/ ١٩٠). وانظر: تفسير قوله سبحانه: ﴿وَٱبۡتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾ الآية (١٨٧) من سورة البقرة في تفسير الطبري (٣/ ٥٠٦) وعند ابن عطية (٢/ ١٢٤).

(٣) تفسير ابن عطية (١/ ٢١٩) وانظر: تفسير الطبري (١/ ٤١٠–٤١١) وكتاب منهج ابن عطية في تفسير القرآن ص (٩٦–٩٧).

(٤) (١/ ٨). وانظر: تفسير الآيتين (٢٢٩–٢٣٠) من سورة البقرة عند ابن كثير (١/ ٢٧١) وتفسيرهما في عمدة التفسير (٢/ ١١٢).

والشروح، لا من دواعي الاختصار. وإنما يراعيه المختصر إمعاناً في طلب القبول لكتابه، والتنزل على حاجات الناس، واستدراك ما اختلف التقدير فيه، بينه وبين صاحب الأصل. والتفاوت في مثل هذا أمر عادي، فكما أن المختصر يرى في الأصل من الزيادة ما يحتاج إلى تهذيب، فكذلك قد يرى فيه من الاستغلاق والنقص ما يحتاج إلى بيان وتتميم، هذا عند من لم يكتف من العمل بمجرد الاختزال وحسب، وإنما جعل من منهجه التصرف في الكتاب، أو الخروج عنه بأكثر من ذلك.

وإذن فإن هذا الذي اعتبرناه من جملة الأسباب هو في الحقيقة عند الكثير يعدّ من لوازم الاختصار. وقد جاء تقرير هذا الأمر عند كثير من المختصرين، ولعلنا هنا نستعيد شيئاً مما نقلناه عن مقدمة الخازن، وقد جاء فيها قوله: (... وينبغي لكل مؤلّفٍ كتاباً في فنّ قد سُبق إليه ألا يخلو كتابه من خمس فوائد: استنباط شيء كان معضلاً، أو جمعه إن كان متفرقاً، أو شرحه إن كان غامضاً، أو حسن نظم وتأليف، أو إسقاط حشو وتطويل، وأرجو ألا يخلو هذا الكتاب عن هذه الخصال التي ذكرت...)[(١)]، وفيها يقول كذلك: (ثم إني عوّضت عن حذف الإسناد شرح غريب الحديث وما يتعلق به؛ ليكون أكمل فائدة في هذا الكتاب، وأسهل على الطلاب...)[(٢)].

والمطّلع على كتابه يلحظ في كثير من المواطن مراعاة ما أشار إليه، فتراه يُعنى بشروح الألفاظ[(٣)]، وبيان المعاني[(٤)]، وتفصيل الأحكام[(٥)]، ويخرج عن قيد الاختصار كثيراً، حتى بدا ذلك واضحاً في حجم الكتاب، وزيادته على أصله.

وهذا هو النيسابوري – رحمه الله – صاحب كتاب: غرائب القرآن ورغائب الفرقان يختصره من تفسير الإمام فخر الدين الرازي – رحمه الله –[(٦)]، مع ما ضم إليه من تفسير

(١) مقدمة تفسيره (١/ ٤).
(٢) مقدمة تفسيره (١/ ٣-٤).
(٣) انظر: تفسيره مطلع سورة الفاتحة (١/ ١٥-١٦).
(٤) انظر: تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ الآية (٣) من سورة البقرة (١/ ٢٨-٣٠).
(٥) انظر: تفسيره أول سورة النساء (١/ ٤٧٢-٤٧٤).
(٦) فخر الدين الرازي: أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسين التميمي البكري- من ذرية أبي بكر ﷺ – الرازي الملقب فخر الدين والمعروف: بابن الخطيب الشافعي، له مصنفات كثيرة منها: المطالب العالية في علم الكلام، والمحصول في أصول الفقه، توفي- رحمه الله – سنة (٦٠٦هـ). وفيات الأعيان (٤/ ٢٢٨)=

الكشاف، وسائر التفاسير، ويزيد عليه من الفوائد مما فتح الله به عليه، ولندعه يتحدث عن كتابه وطريقته فيه، بذكر بعض مما وصفه به يقول في مقدمته: (ولما كان التفسير الكبير المنسوب إلى الإمام الأفضل، والهمام الأمثل، والحبر النحرير والبحر الغزير، الجامع بين المعقول والمنقول، الفائز بالفروع والأصول، أفضل المتأخرين، فخر الملّة والحق والدين محمد ابن عمر بن الحسين الخطيب الرازي، تغمده الله برضوانه، وأسكنه بحبوحة جنانه اسمه مطابق لمسماه، وفيه من اللطائف والبحوث ما لا يحصى، ومن الزوائد والغثوث ما لا يخفى، فإنه قد بذل مجهوده، ونثل موجوده، حتى عَسُر كتْبه على الطالبين، وأعوز تحصيله على الراغبين، فحاذيت سياق مرامه، وأوردت حاصل كلامه، وقرّبت مسالك أقدامه، والتقطت عقود نظامه، من غير إخلال بشيء من الفوائد، وإهمال لما يعدّ من اللطائف والفوائد، وضممت إليه ما وجدت في الكشاف، وفي سائر التفاسير من اللطائف المهمّات، أو رزقني الله تعالى من البضاعة المزجاة، وأثبتّ القراءات المعتبرات، والوقوف المعللات، ثم التفسير المشتمل على المباحث اللفظيات، والمعنويات، مع إصلاح ما يجب إصلاحه، وإتمام ما ينبغي إتمامه، من المسائل الموردة في التفسير الكبير، والاعتراضات، ومع كل ما يوجد في الكشاف من المواضع المعضلات...) [(١)]. حتى إذا فرغ من تفسيره يقول: (وقد تضمّن كتابي هذا حاصل التفسير الكبير، الجامع لأكثر التفاسير، وجُلّ كتاب الكشاف الذي رُزق له القبول من أساتذة الأطراف والأكناف، واحتوى مع ذلك على النكت المستحسنة الغريبة، والتأويلات المحكمة العجيبة، مما لم يوجد في سائر تفاسير الأصحاب، أو وجدت متفرقة الأسباب، أو مجموعة طويلة الذيول والأذناب...) [(٢)].

ثم أخذ عقب ذلك في إثبات ما اعتمد عليه من المصادر مع كتابي الرازي، والزمخشري في مسائل الأحاديث، والوقوف، وأسباب النزول، واللغة، والمعاني، والبيان، وسائر المسائل الأدبية، والأحكام الشرعية، والتأويل والفروع[(٣)].

= رقم (٦٠٠)، سير أعلام النبلاء (٢١/ ٥٠٠) رقم (٢٦١) طبقات المفسرين للداودي (٢/ ٢١٣) رقم (٥٥٠).

(١) غرائب القرآن (١/ ٨).

(٢) غرائب القرآن (٣٠/ ٢٣٤).

(٣) انظر: غرائب القرآن (٣٠/ ٢٣٥).

فأنت ترى مع ما نصّ عليه من امتثاله طريقة الرازي وجَعْلِه كتابه أصلاً يعتمد عليه، إلا أن هذا لم يمنعه من أن يأخذ عن غيره، ويضرب ذات اليمين، وذات الشمال في سائر ميادين الفنون، المتعلقة بكتاب الله تعالى، مستمداً إياها من مصادرها التي ارتضاها، مقدماً لنفسه الحقّ في التصرّف بالزيادة والنقص، والنقد والتمحيص لكلّ ما أراد أن يودعه كتابه. يقول الدكتور الذهبي: (وهو إذْ يختصر كلام الرازي، أو يقتبس من تفسير الكشاف أو غيره، لا يقف عند النصّ وقوف من يجمد عند النصوص، ويرى أنها ضربة لازب عليه، فلا يعترض ولا يتصرف، بل نجده حُرّاً في تفكيره، متصرّفا فيما يختصر أو يقتبس، فإن وجد فساداً نبّه عليه وأصلحه، وإن رأى نقصاً تداركه وأكمله) [1].

وسوى ذلك كله تراه يصبغ تفسيره بنزعته الصوفية الظاهرة، ويندفع في بسط التفسيرات الإشارية، حسب ما يراه عند تأويل الآيات، ويكثر من ذكر المرقّقات، وسرد المواعظ والحكايات[2].

وكثير من أمثال هذا جرى العمل عليه عند أهل العلم، في مصاحبته للاختصار، دون نكير منهم على فاعله، غير أن من الأصول المرعيّة، والآداب المستحسنة لهذا العمل أن يُبين المختصر عن منهجه، ويعلن طريقته؛ لكيلا يُجهل جهد كلّ منهما، كما لا يخرج عمله عن العهدة.

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

إن مثل هذا الموضوع يقوم في العادة على التتبع والوصف والاستقراء؛ لأنه يؤرخ لعهود متتابعة، ويصف مناهج متفاوتة. وإذا أراد الباحث أن يبلغ منه الغاية لزمه الجهد الكبير والوقت الطويل، وهذا ما لا يعين عليه الزمن الحاضر، ولا العزم الكليل لدى الفريقين من الباحثين والقراء على السواء، وإذن فلا عجب أن تتجه النيّة اليوم في كثير من الدراسات إلى الإيجاز والإقلال، والاكتفاء في أغلب أحوالها بالكليات، واليسير من الجزئيات مراعاة للرغبة

(١) التفسير والمفسرون (١/٢٢٣).

(٢) انظر: مقدمة تفسيره (١/٨) وانظر: تفسيره (٣٠/٢٣٥-٢٣٧) وانظر: تفسيره للآية (٦٠) من سورة الكهف (١٦/١٧)، وهو ما يجعل ذلك ومثله تحت عنوان: التأويل. وانظر: التفسير والمفسرون (١/٣٢٧).

وطلباً للقبول، وهذا ما لَزمتُه في هذا البحث إذ اقتصرت فيه على ما حسبته يفي بالحاجة، ويباعد عن النقص والخلل. ولا تسديد إلا من الله. **وهذه بعض نتائجه:**

أولاً: أن الاختصار واكب نشأة العلوم، منذ استقلالها وتدوينها، بما فيها علم التفسير.

ثانياً: أن الاختصار لا يقتصر مفهومه على الأخذ من أصل واحد، بل يتسع فيكون شاملاً لما اختُصر من كتب عدّة، وأصول كثيرة.

ثالثاً: لا أزعم حصر الدواعي إلى الاختصار فيما ذكرت، فقد يكون هناك غيرها مما لم أقف عليه.

رابعاً: أنه قد يصحب الاختصار شرح وبيان، وزيادة على ما جاء في الأصل، ومع ذلك لا يخرج ـ تجوزاً ـ عن مسمى الاختصار.

خامساً: قد لا تكون الغاية من الاختصار الإقلال والتهذيب على كل حال وحسب، وإنما قد يُختصر الأصل لتفرده بطريقة، أو تميّزه بمنهج في التفسير غير مسبوق، أغرى من بعده بالسير على مثاله، والاقتباس من نوره وإذاعته للناس، بدليل أن بعض المختصرات تزيد على أصولها، وتطول عنها.

سادساً: أن بعض المختصرات لم تسلم من السبب الذي من أجله اختصرت من أصولها، كالإسرائيليات، والأحاديث والروايات الضعيفة.

سابعاً: أن الاختصار كما ظهر لي لم يعالج سبب كثرة الاسرائيليات في الأصول المختصرة بالقدر الذي يحتاجه، فيخصه بشيء من العناية المنفردة.

ثامناً: أن الاختصار في التفسير أسلم منه في غيره من العلوم. فهو أخفّ ضرراً، وأقلّ عيوباً من تلك التي أخذها أهل العلم على طرق المختصرين في فنون أخرى.

تاسعاً: وقوع التسلسل في المختصرات، بأن يكون الكتاب اختصاراً لمختصَرٍ قبله، وهكذا بتكرر الإضافة مرة أو مرتين، أو نحو ذلك.

عاشراً: وقوع التكافؤ بين المختصر وأصله في النفع والشهرة، وقد يحمل بعضها في ذلك بعضاً.

اللهم ما وقع فيه من التقصير والإساءة فهبه لنيّة الإحسان؛ إنك أنت العفوّ الغفور.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

١- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ت (٩١١هـ). تقديم وتعليق: مصطفى ديب البغا، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، دار ابن كثير، دمشق، بيروت.

٢- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: على محمد البجاوي، ملتزم الطبع والنشر: مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة،مصر.

٣- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق وتعليق: محمد إبراهيم البنا، محمد أحمد عاشور، محمود عبدالوهاب فايد، دار الشعب، مصر.

٤- الإصابة في تمييز الصحابة،لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد العسقلاني المصري الشافعي الحافظ المعروف «بابن حجر» (ت٨٥٢هـ)، حقق أصوله، وضبط أعلامه، ووضع فهارسه: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة.

٥- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تأليف: القاضي ناصر الدين أبي سعيد عبدالله بن عمر ابن محمد الشيرازي البيضاوي (ت٧٩١هـ) الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٦- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للقاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، ويليه الملحق التابع للبدر الطالع لمحمد بن محمد بن يحيى بن زبارة اليمني، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨هـ بمطبعة السعادة، القاهرة، ناشره: معروف بن عبدالله باسندوة.

٧- البغوي الفراء وتفسيره للقرآن الكريم، للدكتور: محمد إبراهيم شريف، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، مطبعة المدني.

٨- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر، وبيان إعجاز القرآن، لأبي محمد زكي الدين عبدالعظيم بن عبدالواحد بن ظافر بن عبدالله بن محمد المصري المعروف بابن أبي الإصبع (ت٦٥٤هـ).

٩- تذكرة الحفاظ، للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، توزيع: دار الباز للنشر والتوزيع عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.

١٠-تفسير القرآن العظيم، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، بمصر.

١١-التفسير والمفسرون، للدكتور: محمد حسين الذهبي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة.

١٢-تهذيب التهذيب، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند بمحروسة حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٦هـ.

١٣-ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، رسالة النكت في إعجاز القرآن للرماني أبي الحسن علي ابن عيسى (ت٣٨٤هـ)، حققها وعلق عليها: محمد أحمد خلف الله أحمد، د. محمد زغلول سلام، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة.

١٤-جامع البيان عن تأويل آي القرآن،تأليف: أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

١٥- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، حققه وعلق حواشيه: محمود محمد شاكر، راجع وخرج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.

١٦- الجامع لأحكام القرآن،لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ) صححه: أحمد عبدالعليم البردوني، أبو إسحاق إبراهيم أطفيش، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.

١٧- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، حققه وقدم له ووضع فهارسه: محمد سيد جاد الحق، مطبعة دار المدني، مصر، دار الكتب الحديثة.

١٨-الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي

ت (٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
١٩- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب،لبرهان الدين إبراهيم بن علي الشهير بابن فرحون المالكي (ت٧٩٩هـ)، تحقيق وتعليق: د. محمد الأحمدي أبو النور، مطبعة المدينة، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
٢٠-الذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب زين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن شهاب الدين أحمد البغدادي، ثم الدمشقي الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، وقف على طبعه وصححه: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٢هـ، ١٩٥٢م.
٢١-سنن ابن ماجه، للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه، (ت٢٧٥هـ)، حقق نصوصه ورقم كتبه، وأبوابه، وأحاديثه، وعلق عليه: محمد فؤاد عبدالباقي.
٢٢-سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، حققه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.
٢٣-شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، للأستاذ الشيخ محمد بن محمد مخلوف، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
٢٤-شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبدالحي بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
٢٥-شرح النووي على صحيح مسلم، لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الشافعي (ت٦٧٦هـ)،المطبعة المصرية ومكتبتها.
٢٦-صحيح البخاري، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت٢٥٦هـ)، ضبطه ورقمه، وذكر تكرار مواضعه، وشرح ألفاظه وجمله، وخرَّج أحاديثه في صحيح مسلم ووضع فهارسه الدكتور: مصطفى ديب البغا، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ، ١٩٨١م. نشر وتوزيع: دار القلم، دمشق، بيروت، دار الإمام البخاري،دمشق حلبونى.
٢٧-صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين بن مسلم الحجاج القشيري النيسابوي (ت ٢٦١هـ). وقف على طبعه، وتحقيق نصوصه، وترقيمه وعدّ كتبه وأبوابه وأحاديثه، وعلق عليه ملخص شرح الإمام النووي مع زيادات عن أئمة اللغة خادم الكتاب والسنة: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٨-طبقات الحفاظ، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، بتحقيق: علي محمد عمر، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة.

٢٩-طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين أبي نصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي، (ت ٧٧١هـ) تحقيق: عبدالفتاح الحلو، ومحمود محمد الطناحي.

٣٠-الطبقات الكبرى لابن سعد، محمد بن سعد بن منيع البصري أبي عبدالله الزهري، ت (٢٣٠هـ)، دار صادر، بيروت.

٣١-طبقات المفسرين، للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت٩٤٥هـ)، تحقيق: علي محمد عمر... بمركز تحقيق التراث بدار الكتب، مطبعة الاستقلال الكبرى، الطبعة الأولى، ١٩٣٢هـ، ١٩٧٢م، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة.

٣٢-عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير، اختصار وتحقيق: أحمد محمد شاكر.

٣٣-غرائب القرآن ورغائب الفرقان،تأليف نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري، ت (بعد ٨٥٠هـ)، تحقيق ومراجعة: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، محمود نصار الحلبي وشركاه، خلفاء، الطبعة الأولى: ١٣٨١هـ، ١٩٦٢م.

٣٤-فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لشيخ الإسلام أبي الفضل شهاب الدين أحمد ابن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي، (ت٨٥٢هـ). راجعه، وقدم له، وضبط أحاديثه، وعلق عليه، الأساتذة: طه عبدالرؤوف سعد، مصطفى محمد الهواري، السيد محمد عبدالمعطى، طبعة جديدة، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م، شركة الطباعة الفنية المتحدة، مكتبة الكليات الأزهرية، الأزهر، مصر.

٣٥-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله القسطنطني الرومي الحنفي الشهير بالملا كاتب الجلبي المعروف بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، دار الفكر، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٣٦-لباب التأويل في معاني التنزيل، لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن (ت٧٤١هـ)،وبهامشه تفسير البغوي المعروف بمعالم التنزيل، لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت٥١٦هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،

بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
٣٧-لسان العرب،لأبي الفضل محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الإفريقي جمال الدين ابن منظور (ت ٧١١هـ)، تحقيق: عبدالله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، الناشر: دار المعارف، القاهرة، طبعة جديدة.
٣٨-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،لأبي محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ)، تحقيق وتعليق: الرحالي الفاروق وآخرين، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ، ١٩٧٧م. الدوحة، طبع على نفقة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر.
٣٩-مختصر تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل، اختصره وهذبه: الشيخ: عبد الغني الدقر، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى:٥ ١٤١هـ، ١٩٩٤م.
٤٠-مختصر من تفسير الإمام الطبري،لأبي يحيى محمد بن أحمد بن عبدالرحمن بن صمادح التجيبي، ت (٤١٩هـ)، حققه وعلق عليه: محمد حسن أبو العزم الزفيتي، راجعه وقدّم له: الدكتور: جودة عبدالرحمن هلال، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.
٤١-مدارك التنزيل وحقائق التأويل، لأبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي، ت (٧١٠هـ)، تحقيق: الشيخ مروان محمد الشعّار، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م، دار النفائس، بيروت، لبنان.
٤٢-مسند الإمام أحمد، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١ هـ)، وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلي بن حسام الدين الشهير «بالمتقى»، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.
٤٣-معالم التنزيل، لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت٥١٦ هـ)،على هامش تفسير الخازن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
٤٤-معجم الأدباء المعروف بـ « إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب»، لشهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ)، الطبعة الأخيرة، دار المأمون.
٤٥-المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، قام بإخراج الطبعة: د. إبراهيم أنيس،

د. عبدالحليم منتصر، عطية الصوالحي، محمد خلف الله أحمد، وأشرف على الطبع: حسن علي عطية، محمد شوقي أمين، مطابع دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

٤٦-مقدمة ابن خلدون، تأليف الإمام: عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، (ت٨٠٨هـ)، تحقيق: الأستاذ درويش الجويدي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

٤٧-مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية تقي الدين أحمد بن عبدالحليم (٦٦١-٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور: عدنان زرزور، الطبعة الثالثة: ١٣٩١هـ، ١٩٧٩م، دار القرآن الكريم، بيروت.

٤٨-مقدمتان في علوم القرآن، وهما مقدمة كتاب المباني، ومقدمة ابن عطية، نشرهما، ووقف على تصحيحهما، وطبعهما للمرة الأولى: الأستاذ المستشرق الدكتور: آرثر جفرى، وقف على تصحيح الطبعة الثانية... عبدالله إسماعيل الصاوي، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة،١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م، مطبعة دار الأنصاري، القاهرة.

٤٩-منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم، للدكتور: عبدالوهاب عبدالوهاب فايد، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية،١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م. مجمع البحوث الإسلامية، الأزهر.

٥٠-نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقّري التلمساني، ت (١٠٤١ هـ، ١٦٤١م)، تحقيق: د.إحسان عباس، دار صادر،١٣٨٨ هـ.

٥١-النكت في إعجاز القرآن،لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، وهو: ضمن كتاب: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: للرماني والخطابي وعبدالقاهر الجرجاني، حققها وعلق عليها: محمد خلف الله أحمد، د.محمد زغلول سلام، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة.

٥٢-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: د.إحسان عباس، دار صادر، بيروت.